مصادر كتاب (الاقتراح)

أثرى السيوطى كتابه (الاقتراح) بنقول كثيرة من مصادر عديدة، حتى بدا الكتاب – على صغره – جامعًا لآراء السابقين فى قضايا أصول النحو ومسائله.

ولقد حدَّد السيوطى المصادر التى استقى منها كتابه على سبيل الإجمال؛ فقال فى مقدمته: (واعلم أنى قد استمدَّيت فى هذا الكتاب كثيرًا من كتاب (الخصائص) لابن جنى؛ فإنه وضعه فى هذا المعنى، وسمَّاه «أصول النحو»[1]، ولكنَّ أكثره خارج عن هذا المعنى، وليس مرتَّبًا، وفيه الغث والثمين، والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلَّق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها، معزوًّا إليه، وضممت إليه نفائس أخرى ظفرت بها فى متفرقات كتب اللغة، والعربية، والأدب، وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بنفسى...

ثم بعد تمامه رأيت الكمال ابن الأنبارى قال فى كتابه «نزهة الألباء فى طبقات الأدباء»[2]: علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعَروض، والقوافى، وصنعة الشِّعر، وأخبار العرب، وأنسابهم. ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل فى النحو، وعلم أصول النحو - فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جدًا...)[3].

ثم يقول السيوطى: (وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب؛ وأدخلته معزوًّا إليه فى خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثانى فى مباحث العلة، وضممت إليه من كتاب «الإنصاف فى مباحث الخلاف» جملة) [4].

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢.
(٢) انظر: نزهة الإنباه؛ ص٨٩.
(٣) مقدمة الاقتراح؛ ص١٨ - ١٩.
(٤) المرجع نفسه؛ ص٢٠.

ومصادر (الاقتراح) تنقسم إلى قسمين:

١ – كُتب نقل منها السيوطى آراء أصحابها فيما يتصل بموضوعات كتابه.

٢ – آراء وأقوال نقلها السيوطى معزوة إلى أصحابها؛ إما من كتب غيرهم سواء ذكر هذه الكتب أو لم يذكرها، وإمَّا من كتب أصحابها ولكنه لم يشر إليها.

أما القسم الأول فهو يتكون من الكتب التالية :

١ – كُتب أبى البركات بن الأنبارى[١] :

وقد أخذ السيوطى عن عدَّة كتب لابن الأنبارى هي:

(أ) **لمع الأدلة فى أصول النحو**[٢]؛ وقد أكثر السيوطى من النقل عنه، وهو لم يذكره باسم (لمع الأدلة) إلَّا فى مقدمة كتابه فقط[٣]، ولكنه يعبِّر عنه كثيرًا بقوله: (قال ابن الأنبارى فى أصوله)[٤]، وقد ينقل عنه دون أن يذكره، بل يكتفى بقوله (قال ابن الأنبارى) [٥]، وما نقله السيوطى من هذا الكتاب يضيق المقام هنا عن ذكره.

(ب) **الإعراب فى جدل الإعراب**؛ وهو يلى الكتاب السابق فى كثرة النقل عنه من كُتب ابن الأنبارى، ولم يذكره السيوطى باسمه هذا إلَّا فى مقدمة كتابه فقط[٦]، ولكنه يعبِّر عنه دومًا باسم (الجدل)، فيقول (قال ابن الأنبارى فى جدله) [٧].

---

(١) سبقت ترجمته؛ ص١١ من هذه الدراسة.

(٢) طُبع هذا الكتاب مع ما يليه وهو «الإعراب فى جدل الإعراب» فى مجلدٍ واحد بتحقيق: الأستاذ سعيد الأفغانى، طبعتين؛ الأولى: عن الجامعة السورية؛ ١٩٥٧م، والثانية: عن دار الفكر، بيروت؛ ١٣٩١هـ = ١٩٧١م؛ وهى التى اطَّلعت عليها.

(٣) انظر: مقدمة الاقتراح؛ ص١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص٢١، ٦٤، ٧١، ١٠٢، ١١٤.

(٥) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٢٢، ٨١، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٨، ١٠٠، ١٠١ وغيرها.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص١٩.

(٧) انظر: المرجع نفسه؛ ص٧٠، ١٠٢، ١٠٥، ١١٤.

(ج) **الإنصاف فى مسائل الخلاف**[١]: وقد صرَّح السيوطى فى مقدمة كتابه بالنقل عنه[٢]، وقد نقل عنه بضع نقول فيما يختص ببعض المسائل الخلافية[٣].

(د) **نزهة الألباء فى طبقات الأدباء**[٤]: وعنه عرف السيوطى بوجود كتابى ابن الأنبارى «لمع الأدلة، والإعراب»[٥]، وقد تركت كُتب ابن الأنبارى أثرها الواضح فى فكر السيوطى فى أصول النحو[٦].

٢ – كتاب (الخصائص) لابن جنى[٧] :

ولقد كان هذا الكتاب المرجع الأساسى للسيوطى فى (الاقتراح) قبل أن يطَّلع على كتابى ابن الأنبارى[٨]، وأتصور أنه ظلَّ مرجعه الأكبر مع وجودهما[٩]، ولقد نقل عنه السيوطى كثيرًا من موضوعات (الاقتراح) نقلاً يكاد يكون كاملاً[١٠]، وهو لم ينقل عن شىء من كتب ابن جنى سوى من (الخصائص). فإذا قال السيوطى فى (الاقتراح): (قال ابن جنى)؛ فهو يعنى «فى الخصائص»[١١]، وابن جنى هو أكثر من تأثَّر بهم السيوطى فى هذا العلم[١٢].

---

(١) وقد طُبع الكتاب غير مرة؛ بتحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، وقد اطَّلعت على طبعته الثانية الصادرة عن مطبعة حجازى بالقاهرة سنة ١٩٥٣م.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص٢٠.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص٤٤، ٥٥، ١١٣.

(٤) وهو مطبوع بالقاهرة، سنة ١٩٦٧م، بتحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٥) انظر: مقدمة الاقتراح؛ ص١٨.

(٦) انظر: تأثُّره بسابقيه؛ ص٦٦ من هذه الدراسة.

(٧) سبق التعريف بابن جنى؛ ص١٠ من هذه الدراسة، وقد طُبع كتاب الخصائص غير مرة، بتحقيق: الشيخ محمد على النجار.

(٨) أعنى: لمع الأدلة والإعراب.

(٩) وهذا خلاف ما يراه الدكتور أحمد محمد قاسم فى مقدمة تحقيقه للاقتراح؛ إذ يرى أن كُتب ابن الأنبارى هى المرجع الأول [انظر: ص٩ من مقدمة تحقيقه]، وأحسب أن الموازنة بين نقول السيوطى عن كل منهما ترجِّح كفة ابن جنى.

(١٠) انظر: الاقتراح؛ ص٢٤ ٢٥، ٢٦، ٤٦، ٤٩ –٥٢، ٦٦، ٦٨، ٩٢، ٩٣، وغيرها كثير.

(١١) انظر: المرجع السابق؛ ص٢٦، ٢٧، ٥١، ٥٢، ٩٥ وغيرها.

(١٢) انظر: تأثُّره بسابقيه؛ ص٦٨ من هذه الدراسة.

٣ – كُتب أبى حيَّان الاندلسى[١] :

وقد نقل السيوطى عن كتابين منها؛ وهما:

(أ) **شرح التسهيل**؛ ونقوله منه أكثر من كتابه الآخر[٢].

(ب) **تذكرة النحاة**؛ وقد أخذ عنه السيوطى بضع نقول[٣]. وبالنظر إلى أهمية ما نقله السيوطى عن أبى حيَّان من آراء وقناعته بها، كان أبو حيَّان ممن تأثَّر بهم السيوطى[٤].

٤- كُتب ابن مالك[٥]:

(أ) **التسهيل**[٦]؛ وقد نقل عنه السيوطى مرة واحدة ناسبًا القول إلى ابن مالك دون إشارة إلى أنه من (التسهيل)، وذلك عند ذكره أن شرط العلة أن تكون هى الموجبة للحُكم فى المقيس عليه، حيث يقول السيوطى: (ومن ثَمَّ خطَّأ ابن مالك البصريين فى قولهم: إنَّ علة إعراب المضارع مشابهته للاسم فى حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله بصيغة واحدة ومعانٍ مختلفة ولا يميزها إلَّا الإعراب) [٧] – وهو ما قال به ابن مالك فى (التسهيل)[٨].

---

(١) **هو:** الإمام أثير الدين محمد بن يوسف بن على الجيانى الأندلسى، جمع بين العربية والتفسير والحديث والتراجم، تُوفى بمصر سنة ٧٤٥هـ، له: «الارتشاف، والبحر المحيط – فى تفسير القرآن –، وتذكرة النحاة، والتذييل والتكميل فى شرح التسهيل». [انظر فى ترجمته: البدر الطالع ٢/ ٢٨٨– ٢٩١، والشذرات ٦/ ١٤٥– ١٤٧].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٣، ٤٠، ٤٥، ٥٨، ١٢١، ١٢٤.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ٢٨، ٣٣، ٧٧.

(٤) انظر: تأثُّره بسابقيه؛ ص٧٠ من هذه الدراسة.

(٥) **هو:** أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجيانى، تُوفِّى سنة ٦٧٢هـ، له: «التسهيل» وشرحه، ونظم «الكافية الشافية» وشرحها، و«الألفية»، وغيرها. [انظر فى ترجمته: الشذرات ٥/ ٣٣٩، ومفتاح السعادة ١/ ١١٥].

(٦) طُبع بتحقيق: الأستاذ محمد كامل بركات، القاهرة، ١٩٦٨م.

(٧) الاقتراح؛ ص٨٩.

(٨) انظر: التسهيل؛ ص٢٢٨.

(ب) **شرح التسهيل**؛ وعنه أخذ السيوطى معظم نقوله لآراء ابن مالك، مصرحًا باسمه فى كل مرة[١].

(ج) **الألفية**؛ وقد نقل منها السيوطى مرتين فى موضعٍ واحد... عند حديثه عن طريقة ابن مالك بين مذهبى البصريين والكوفيين[٢]، وتأثُّر السيوطى بابن مالك شديد الوضوح[٣].

٥ – كتاب سيبويه[٤]:

نقل السيوطى عن سيبويه كثيرًا من آرائه فى جزئيات المسائل النحوية؛ إمَّا من كتابه، أو من كُتب غيره[٥]، ولكن نقله عنه فيما يختص بقواعد علم أصول النحو قليل[٦]، ومع ذلك فإن تأثُّر السيوطى بسيبويه فى هذا القليل لا يُنكر[٧].

٦ – كتاب (الأصول) لابن السراج[٨] :

كان ضروريًا أن يرجع السيوطى إلى أصول ابن السراج، وأن يستمد منه بعضًا من أقواله؛ فهو صاحب أول كتاب يصلنا يحمل اسم (الأصول فى النحو) [٩]، وقد نقل عنه السيوطى بضعة نقول لها أهميتها[١٠]، ولذا كان ابن السراج ممن تأثَّر بهم السيوطى فى هذا الكتاب[١١].

---

(١) انظر: الاقتراح؛ ص٤٠، ٦٧، ٩٠، ١١١.
(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص١٣٢.
(٣) انظر: تأثُّره بسابقيه؛ ص٧١ من هذه الدراسة.
(٤) سبقت ترجمته؛ ص٩ من هذه الدراسة.
(٥) انظر: الاقتراح؛ ص٤٨، ٦٨، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٩٢، ٩٣، ٩٦ وغيرها.
(٦) انظر: المصدر نفسه؛ ص ٢٧، ٤٠، ٤١، ٨٢.
(٧) انظر: تأثُّره بسابقيه؛ ص٧٤ من هذه الدراسة.
(٨) سبقت ترجمته؛ ص١٠ من هذه الدراسة.
(٩) ولقد طُبع بتحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلى، وقد اطَّلعت على طبعته الثالثة الصادرة عام ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
(١٠) انظر: الاقتراح؛ ص٢٤، ٥٧، ٨٠، ٨٥.
(١١) انظر: تأثُّره بسابقيه؛ ص٧٣ من هذه الدراسة.

٧ – كتاب (الإيضاح) للزَّجَّاجى[١]:

على الرغم من أن كتاب الزَّجَّاجى يحمل اسم (الإيضاح فى علل النحو) [٢]، فإن أكثر موضوعاته أقرب إلى جزئيات النحو منها إلى قواعده الأصولية، وما فيه من قضايا أصول النحو قليل، وهو ذِكر استنباط علل النحو، وأقسام هذه العلل، وقول الخليل فيما ذكره من التعليلات – وهذا ما نقله السيوطى عنه[٣]. ولقيمة هذا النقل فى إضافة جديد إلى علم أصول النحو، عُدَّ الزَّجَّاجى ممن تأثر بهم السيوطى[٤].

٨ – كُتب ابن هشام[٥] :

أخذ السيوطى عن ابن هشام بضعة نقول من كتابين له، كما نقل عنه قولًا لم يذكر مصدره؛ أما الكتابان فهما:

(أ) **شرح الشواهد** [٦] ؛ وعنه أخذ السيوطى قولين لابن هشام ؛ الأول : بعدم جواز الطعن فيما جهل قائله من الشواهد، وإلَّا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا مجهولة القائل فى كتاب سيبويه [٧]، والثانى : فى تعليل اختلاف روايات بعض أبيات الشعر ؛ بأن العرب كان بعضهم ينشُد شعر بعض، وكلٌّ يتكلم بمقتضى سجيَّته، ومن هنا كثُرت الروايات فيها[٨].

---

(١) سبق التعريف به؛ ص١٠ من هذه الدراسة.

(٢) طُبع بتحقيق: الدكتور مازن المبارك، وقد اطَّلعت على طبعته الثانية الصادرة عام ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

(٣) انظر: الإيضاح؛ ص٦٤ –٦٦، والاقتراح؛ ص٩٣ –٩٤.

(٤) انظر: تأثره بسابقيه؛ ص٧٣ من هذه الدراسة.

(٥) **هو:** أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى، تُوفِّى بالقاهرة سنة ٧٦١هـ، له: «مغنى اللبيب، وشذور الذهب، وأوضح المسالك، والجامع الصغير» وغيرها. [انظر فى ترجمته: البغية ٢/ ٦٨].

(٦) لعلَّه «الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية»؛ وهو شرح للشواهد «اللمع»؛ لابن جنى [انظر: هدية العارفين ١/ ٤٦٥]، ولعلَّه هو «شرح الشواهد الكبرى» كما فى الدرر الكامنة؛ لابن حجر ٢/ ٤١٦.

(٧) انظر: الاقتراح ص ٥٧.

(٨) انظر: المصدر نفسه ص ٥٩.

(ب) **تعاليق على الألفية**[1]؛ وقد نقل عنها السيوطى قولاً لابن هشام بعدم جواز الاحتجاج بشِعرٍ لا يُعرف قائله[2]، وهو مخالف لقوله السابق فى (شرح الشواهد) [3].

وقد نقل السيوطى عن ابن هشام، دون إشارةٍ إلى مصدر نقله، قوله بانقسام السماع إلى غالب، وكثير، ونادر، وقليل، ومطرد[4].

٩ – كتاب (البديع) للربعى[5] :

وقد نقل السيوطى عنه ثلاث مرات؛ إحداها: تعريفه لعلم النحو[6]، والثانية: استشهاد الربعى بالحديث الشريف[7]، والثالثة: قوله: «بأن منع صرف نحو (هند) و (نوح) هو القياس وأن صرفهما من قبيل الاستحسان»[8]. وهو فى المواضع الثلاثة يذكره باسم (صاحب البديع).

١٠ – كتاب (التبيين)[9] لأبى البقاء العكبرى[10] :

ومنه نقل السيوطى مرتين ؛ إحداهما : قول أبى البقاء بضعف الإجماع السكوتى عن

---

(١) سمَّاه فى «الدرر الكامنة» ٢/ ٤١٥ (تعليق على الألفية).

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص٥٦.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ٥٧.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص٥٧.

(٥) **هو:** أبو الحسن على بن عيسى بن الفرج الربعى، نحوى، لغوى، أخذ عن السيرافى، ولزم أبا على الفارسى عشرين سنة، تُوفِّى سنة ٤٢٠هـ، له: «البديع فى النحو، وشرح الإيضاح لأبى على الفارسى، وشرح البلغة»، وغيرها. [انظر فى ترجمته: معجم الأدباء ١٤/ ٧٨- ٨٥، وشذرات الذهب ٣/ ٢١٦ وغيرهما].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص٢٣.

(٧) انظر المرجع نفسه؛ ص٤٣.

(٨) انظر: المرجع السابق؛ ص١١٨.

(٩) واسمه «التبيين عن مذاهب النحويين»؛ وقد طُبع بتحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وقد اطَّلعت على طبعته الأولى الصادرة عام ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

(١٠) **هو:** عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى، تُوفِّى سنة ٦١٦هـ. وله: «الإشارة فى النحو، وإعراب الحديث النبوى، والتبيان فى إعراب القرآن» وغيرها. [انظر فى ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ٣٨، وهدية العارفين ١/ ٤٥٩ وغيرهما].

الإجماع القولى، وإجازته إحداث قول ثالث عند انحصار الخلاف فى قولين[١]، والثانية: ما نقله فى (السير والتقسيم)؛ من استدلال أبى البقاء به على فعلية نعم وبئس[٢].

١١ – كتاب (التعليقة) لابن النَّحاس [٣] :

وقد أخذ عنه السيوطى ثلاثة نقول؛ الأول: ما حكاه ابن النحاس من أن صوغ فعال متسقًا من أحاد إلى عشار إنما هو منسوب إلى أبيات مصنوعة[٤]، والثانى: إشارة ابن النحاس إلى إجازة الكوفيين إظهار (أن) بعد (كى) احتجاجًا ببيتٍ لا يُعرف قائله[٥]، والثالث: ما ذكره ابن النحاس من أن: النقل عن النفى لا يعنى عدم وجود ما نفى، لأن حاصله أنه لم يسمع[٦].

١٢– كُتب الزَّمخشرى [٧] :

وقد نقل السيوطى من كتابين له هما :

(أ) **المفصَّل**[٨]: وعنه نقل قول الزَّمخشرى بالعلة المركبة فى حذفهم الياء والحركة من (الذى) و(التى)؛ لاستطالتهم إياهما مع كثرة الاستعمال[٩].

---

(١) انظر: الاقتراح؛ ص٦٨– ٦٩.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص٩٩.

(٣) **هو:** أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الملقَّب بابن النحاس الحلبى، شيخ العربية فى مصر فى زمانه، تُوفِّى سنة ٦٩٨هـ، له: «إملاء على كتاب المقرب»، والتعليقة» على شرح ديوان امرئ القيس. [انظر فى ترجمته: بغية الوعاة ١/ ١٣، والشذرات ٥/ ٤٤٢، والأعلام ٥/ ٢٩٧.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص٤٨– ٤٩.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص٥٥.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص٦٤.

(٧) **هو:** جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمى الزَّمخشرى، مفسِّر، محدث، متكلِّم، نحوى، تُوفِّى سنة ٥٣٨هـ، له: «المفصل فى العربية، والكشاف عن حقائق التنزيل، والفائق فى غريب الحديث» وغيرها. [انظر فى ترجمته: ياقوت ١٩/ ١٢٦– ١٣٥، والوفيات ٢/ ١٠٧– ١١٠].

(٨) طُبع المفصَّل غير طبعة؛ وقد اطَّلعت على الطبعة الثانية ١٣٢٣هـ.

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص٨٨.

(ب) **الكشاف**[١]: وقد نقل منه السيوطى إجازة الزَّمخشرى الاستشهاد بشعر أبى تمَّام[٢]؛ وهو من المحدثين، استنادًا إلى قبول روايته لشعر الحماسة[٣]، وقد نقل عنه من غير كتبه قوله «بعدم جواز دخول الباء فى خبر (ما) التميمية»، وقد نقله عن (شرح التسهيل) لابن مالك[٤].

١٣ – كتب ابن عصفور[٥] :

وقد نقل عنه السيوطى من كتابين من كُتبه هما:

(أ) **المقرب**[٦]: وعنه أخذ السيوطى قولين لابن عصفور دون ذكرٍ للكتاب، بل يكتفى بالقول (قال ابن عصفور)؛ الأول: حد ابن عصفور للنحو[٧]، والثانى: قول ابن عصفور بأن الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى[٨].

(ب) **الممتع**[٩]: وقد نقل عنه السيوطى مرة واحدة مصرحًا باسم الكتاب دون أن يذكر اسم ابن عصفور، بل قال: (قال فى «الممتع»: إذا نحن تكلَّمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلُّمًا بما لا يرجع إلى لغةٍ من اللغات) [١٠]. وقد ينقل السيوطى قولاً لابن عصفور من كتب غيره،

---

(١) صدرت طبعته الأولى عن دار الفكر عام ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

(٢) **هو:** حبيب بن أوس بن الحارث الطائى، شاعر، أديب، وُلِدَ بسوريه سنة ١٩٠هـ، ونشأ بمصر، وَقَدِمَ إلى بغداد ولازم المعتصم، تُوفِّى سنة ٢٣١هـ، له: «فحول الشعراء، وديوان الحماسة، ونقائض جرير والأخطل» وغيرها. [انظر فى ترجمته: مفتاح السعادة ١/ ١٩٠، والفهرست ١/ ١٦٥، غيرهما].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص٥٤.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص١١١.

(٥) **هو:** أبو الحسن على بن مؤمن الحضرمى الإشبيلى، حامل لواء العربية فى الأندلس، تُوفِّى سنة ٦٦٩هـ، له: «المقرب، والممتع، والمفتاح» وغيرها. [انظر فى ترجمته: البغية ٢/ ٢١٠، والشذرات ٥/ ٣٣٠].

(٦) طُبع ببغداد سنة ١٩٧١ – ١٩٧٢م؛ بتحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص٢٣، والمقرب ١/ ٤٥.

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص٣٢، والمقرب ١/ ٢٠٢.

(٩) ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠م، بتحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، صادرة عن المكتبة العربية بحلب.

(١٠) انظر: الاقتراح؛ ص٣٣.

وهو قوله (بالعلة المركبة فى حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين)، وقد نقله عن «التعليقة» لابن النحاس[١].

١٤ – كتاب (الإفصاح) للخضراوى [٢]:

نقل السيوطى عن الخضراوى خمس مرات؛ فذكر (الإفصاح) مقترنًا بصاحبه مرة واحدة فى حديثه عن الدلالات النحوية[٣]، وذكره باسم (صاحب الإفصاح) مرة واحدة؛ كذلك عند ذكره ترجيح الأصل على الغالب[٤]، وفى المرات الثلاث الباقية لم يذكره إلَّا بقوله (وقال الخضراوى) [٥]، أو (أورده الخضراوى) [٦]، ولا يستطيع أحد أن يقطع بأن هذه النقول الثلاثة الأخيرة كانت من (الإفصاح)، فإن للخضراوى فى النحو كتبًا أخرى[٧].

١٥ – كتاب (شرح المفصَّل) للأندلسى [٨]:

وقد نقل عنه السيوطى فى ثلاثة مواضع: نقل عنه فى الموضع الأول مسألة فى تسلسل العلة[٩].. ونقل عنه فى الموضع الثانى استدلال الكوفيين على رفع الضمير فى نحو (لولاك)؛

---

(١) انظر: المرجع السابق؛ ص٨٨.

(٢) **هو:** أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخزرجى الأنصارى، المعروف بابن البرذعى، أديب، نحوى، ناثر، ناظم، تُوفِّى سنة ٦٤٦هـ، له: «الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبى على الفارسى، وفصل المقال فى أبنية الأفعال، والمسائل النخب» وغيرها. [انظر: هدية العارفين ٢/ ١٢٤، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٣].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص٢٨.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص١٢٤.

(٥) انظر: المرجع نفسه؛ ص٢٣، ١١٧.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص٣٣.

(٧) انظر: ترجمته السابقة.

(٨) **هو:** أبو محمد علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسى، فقيه، أصولى، نحوى، متكلم، تُوفِّى سنة ٦٦١هـ، له: «شرح المفصَّل للزَّمخشرى، والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية، وشرح الشاطبية؛ فى القراءات» وغيرها. [انظر: ياقوت ١٦/ ٢٣٤– ٢٣٥، والشذرات ٥/ ٣٠٧].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص١١١.

بارتفاع الاسم الظاهر الذى يقع موقعه، فالرفع استصحاب لحال الأصل[١].. وفى الموضع الثالث: نقل عنه اعتداد الكوفيين بالبيت الواحد المخالف للأصول والتقعيد عليه، وكذا أخذهم اللغة عن أكلة الشوارىز وباعة الكواميخ، بينما أخذها البصريون عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع[٢].

١٦ – كتاب (المستوفى) للفرغانى [٣] :

وقد أخذ السيوطى منه ثلاثة نقول دون أن يذكر اسم الفرغانى، بل يكتفى بالقول: (قال صاحب المستوفى)، وقد نقل عنه حدًّا للنحو[٤]، ونقل عنه القول: بأن كل علم – ومنها النحو – بعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر»[٥]، وكذا نقل عنه قوله: «بأن علل النحو فى غاية الوثاقة والقوة، وأنها غير مدخولة ولا متسمح فيها»[٦].

١٧ – كتاب (ثمار الصناعة) للدينورى الجليس[٧] :

وعنه نقل السيوطى مرتين؛ نقل فى الأولى: تعريفه للنحو؛ وأنه مستقرًا من كلام الله تعالى وكلام فصحاء العرب، دون أن يُشير إلى الحديث الشريف كمصدر احتجاج[٨].. ونقل فى المرة الثانية : تقسيم الدينورى علل النحو إلى صنفين : علة تطرد على كلامهم وتنساق إلى قانون

---

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص١١٤.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص١٢٩.

(٣) **هو:** أبو سعد كمال الدين على بن مسعود الفرغانى، له «المستوفى» فى النحو. [انظر فى ترجمته: كشف الظنون ٢/ ١٦٧٥].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص٢٣.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص٧٠.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص٨١– ٨٢.

(٧) **هو:** الحسين بن موسى بن هبة الله الدينورى المعروف بالجليس، نحوى، لغوى، من آثاره «ثمار الصناعة» فى النحو، تُوفِّى بعد سنة ٣٤٠هـ. [انظر: البغية ١/ ٥٤١، ومعجم المؤلفين ٤/ ٦٥].

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص٤٣.

لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم[١].

١٨ – كتاب (المرتجل) [٢] لابن الخشاب[٣] :

وقد أخذ منه السيوطى فى باب (الإجماع)؛ قول ابن الخشاب بأنه لو قيل: إن (من) الشرطية لا محلَّ لها من الإعراب قياسًا لها على (إن) الشرطية لكان قولاً، ولكن مخالفة المتقدمين لا تجوز[٤].

١٩– كتاب (المغنى) لابن فلاح [٥] :

وعنه نقل السيوطى قول ابن فلاح باسمية (كيف) استدلالاً بالسير والتقسيم، بنفى حرفيتها؛ لحصول الفائدة منها مع الاسم، ونفى فعليتها؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، فلزم كونها اسمًا لكونه الأصل فى الإفادة[٦].

٢٠ – كتاب (التذكرة) لابن مكتوم [٧] :

وعنه نقل السيوطى شرحًا لأقسام علل النحو التى بلغت أربعًا وعشرين علة، مع ذكر أمثلة لكل منها[٨].

---

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص٨٣.

(٢) طُبع فى دمشق عن دار الحكمة سنة ١٩٧٢م؛ بتحقيق: على حيدر.

(٣) **هو:** أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، تُوفِّى سنة ٥٦٧هـ، له: «شرح اللمع لابن جنى، وحاشية على درة الغواص، والمرتجل فى شرح الجمل للجرجانى. [انظر: الوفيات ١/ ٣٣٥– ٣٣٦، والشذرات ٤/ ٢٢١– ٢٢٢].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص٦٧.

(٥) **هو:** تقى الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمنى؛ الشهير بابن فلاح، تُوفِّى سنة ٦٨٠هـ، له: «الكافى فى أصول الفقه، والمغنى فى النحو». [انظر: الأعلام ٧/ ٣٠٣، وهدية العارفين ٢/ ٤٧٤].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص٩٩.

(٧) **هو:** أبو محمد تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، أخذ عن البهاء ابن النحاس، ولزم أبا حيَّان دهرًا، تُوفِّى سنة ٧٤٩هـ، له: «التذكرة – ويسميها [قيد الأوابد] –، وشرح الشافية لابن الحاجب، وشرح فصيح ثعلب» وغيرها. [انظر فى ترجمته: بغية الوعاة ١/ ٣٢٦، وهدية العارفين ١/ ١١٠].

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص٨٣– ٨٥.

٢١- (المقدمة الجزولية) [١] للجزولى [٢] :

وقد أخذ منها السيوطى قول الجزولى: بأن الشىء قد يُحمل على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابلة، مع تمثيله للحالات الثلاث[٣].

٢٢ – (منهاج البلغاء) [٤] لحازم القرطاجنى [٥] :

وقد نقل عنه السيوطى بعض ما تستوحشه النفس من ضرائر الشِّعر؛ كتنوين أفعل التفضيل، أو الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً فى كلام العرب، أو المؤدية إلى ما يقل فى كلامهم، أو النقض المجحف بالكلمة، أو العدول عن صيغةٍ إلى أخرى[٦].

٢٣ – كُتب الفخر الرازى [٧] :

وقد أخذ السيوطى عن كتابين له؛ وهما:

(أ) **المحصول**[٨] ؛ وقد نقل منه السيوطى فصلاً كاملاً ملخصًا بعبارته حول حُكم

---

(١) طُبعت بالقاهرة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨، بتحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد.

(٢) **هو:** أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولى، النحوى، نزيل مراكش، تُوفِّى سنة ٦٠٧هـ، له: «الأمالى فى النحو، وشرح أصول ابن السراج، ومقدمة فى النحو – مشهورة [بقانون الجزولى] وشرحها. [انظر: الوفيات ١/ ٤٩٨، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٧].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص٧٨- ٧٩.

(٤) وهو مطبوع بتونس سنة ١٩٦٦م، بتحقيق: الأستاذ محمد الحبيب ابن الخوجة.

(٥) **هو:** حازم بن محمد بن حازم القرطاجنى أبو الحسن، نزيل قرطبة، تُوفِّى سنة ٦٨٤هـ، له: «منهاج البلغاء، وميمية فى النحو». [انظر: هدية العارفين ١/ ٢٦٠].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص٣٠- ٣٢.

(٧) **هو:** أبو المعالى فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن التيمى البكرى الرازى، مفسِّر، متكلِّم، فقيه، أصولى، حكيم، أديب، شاعر، طبيب، تُوفِّى سنة ٦٠٦هـ، له: «مفاتيح الغيب – فى تفسير القرآن –، والمحصول، وشرح الوجيز للغزالى، والمحرر فى النحو». [انظر فى ترجمته: الشذرات ٥/ ٢١، ومفتاح السعادة ١/ ٤٤٥].

(٨) وقد طُبع سنة ١٩٧٩م؛ بتحقيق: الدكتور طه جابر العلوانى.

معرفة اللغة والنحو والتصريف، والإشكالات التى ترد على النقل المتواتر ونقل الآحاد للغة، والجواب عنها[١].

(ب) **المحرر فى النحو**؛ وعنه نقل السيوطى جلّ مسألة (أول من وضع النحو والتصريف) [٢].

٢٤ – كتاب (الألفاظ والحروف) [٣] للفارابى [٤] :

وعنه نقل السيوطى تميز لغة قريش بانتقاء أفصح الألفاظ وأسهلها، وأحسنها مسموعًا، وعنها أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب، ثم ذكر من يلى قريشًا فى ذلك، ومن تحامى اللغويون الأخذ عنهم من القبائل بسبب اختلاطهم بالأعاجم أو لمجاورتهم[٥].

٢٥ – كتاب (مناقب الإمام الشافعى) [٦] لابن شاكر [٧] :

وقد نقل منه السيوطى قول ابن شاكر فيما يرويه عن الإمام أحمد ابن حنبل[٨] : أن كلام الشافعى فى اللغة حُجَّة[٩].

---

(١) انظر: الاقتراح؛ ص٦٠– ٦٤.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص١٣٠– ١٣١.

(٣) طُبع بدار المشرق ببيروت؛ بتحقيق: الدكتور محسن مهدى.

(٤) **هو:** أبو نصر محمد بن محمود بن أوزلغ بن طرخان الفارابى، حكيم، فيلسوف، تُوفِّى سنة ٣٣٩هـ، له: «آراء أهل المدينة الفاضلة، والاجتماعات المدنية، وإحصاء العلوم» وغيرها. [انظر فى ترجمته: هدية العارفين ٢/ ٣٩ –٤٠].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص٤٤– ٤٥.

(٦) **هو:** أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشى، وُلِدَ بعسقلان سنة ١٥٠هـ، وتُوفِّى بمصر سنة ٢٠٤هـ، له: «الأم – فى الفقه –، وأحكام القرآن، واختلاف الحديث» وغيرها. [انظر: هدية العارفين ٢/ ٩].

(٧) **هو:** محمد بن شاكر بن أحمد الكتبى، أديب مؤرِّخ، تُوفِّى سنة ٧٦٤هـ، له: «روضة الأزهار، وعيون التواريخ، وفوات الوفيات». [انظر: هدية العارفين ٢/ ١٦٢].

(٨) **هو:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى، إمام المذهب الحنبلى، تُوفِّى ببغداد سنة ٢٤١هـ، له: «المسند، وكتاب الزُّهد، والجرح والتعديل». [انظر: الوفيات ١/ ٢٠، والفهرست ١/ ٢٢٩].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص٤٦.

وأمَّا القسم الثانى من مصادر (الاقتراح)؛ وهم من أخذ عنهم أقوالهم من غير كتبهم، أو من كتب لهم لم يُشر إليها السيوطى؛ فهم:

١ – الخليل بن أحمد[١] :

وقد نقل له السيوطى خمسة آراء؛ منها ثلاثة: أخذها عن كتاب (الخصائص) لابن جنى[٢]، والرابع: نقله عن (الإيضاح فى علل النحو) للزَّجَّاجى[٣]، والخامس: نقله عن كتاب (شرح التسهيل) لأبى حيَّان الأندلسى[٤].

٢ – أبو الحسن الأخفش[٥] :

وقد نقل عنه السيوطى أربعة آراء؛ ثلاثة منها: عن (الخصائص) لابن جنى[٦]، والرابع: من كتاب (التبيين) لأبى البقاء؛ فى رفع الضمير فى (لولاك) ونحوه[٧].

٣ – أبو زكريا الفراء[٨] :

وقد نقل له السيوطى قولين؛ الأول: عن (الخصائص) لابن جنى؛ حول رفض الأخذ فى اللغة من كل أحد إلَّا من بدوىٍّ فصيح[٩]، والثانى: لم يُشْر السيوطى إلى مصدره؛ وهو قول الفراء: بأن العرب كانت تحضر الموسم وتأتى البيت الحرام لحَجٍّ فتسمعها قريش فتأخذ أحسن لغاتها[١٠].

---

(١) سبقت ترجمته؛ ص٩ من هذه الدراسة.
(٢) انظر: الاقتراح؛ ص٢٧، ٧٩، ١٢٣.
(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص٩٤-٩٥.
(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص٤٠.
(٥) سبقت ترجمته؛ ص٩ من هذه الدراسة.
(٦) انظر: الاقتراح؛ ص٢٦، ٧٤، ١٢٧.
(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص٦٨.
(٨) **هو:** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، أبرع الكوفيين فى النحو، تُوفِّى سنة ٢٠٧هـ، له: «معانى القرآن، والمذكَّر والمؤنث، والمقصود والممدود». [انظر فى ترجمته: ياقوت ٢/ ٩- ١٤، والوفيات ٢/ ٣٠١- ٣٠٤ وغيرهما].
(٩) انظر: الاقتراح؛ ص٥٢.
(١٠) انظر: المرجع السابق؛ ص١٢٧.

٤ – أبو عثمان المازنى[١] :

نقل له السيوطى ثلاثة أقوال؛ منها: قول أخذه عن كلٍّ من (المحصول) للفخر الرازى، وعن (الخصائص) لابن جنى؛ وهو قول أبى عثمان: بأن ما قيص على كلام العرب فهو من كلامهم[٢]، والقولان الآخران: أخذهما عن(الخصائص) وحده؛ أخذهما عن استعمال أبى عثمان لتركيب المذاهب[٣]، والآخر استدلاله بعدم النظير فى نفى أن تكون «السين وسوف» رافعتين للمضارع[٤].

٥ – أبو العباس المبرد[٥] :

وقد نقل عنه قولين، وكلاهما من (الخصائص)؛ أحدهما: قولٌ له بتعليل إسكان آخر نحو (ضربت)، لحركة ما بعده مما يؤدى إلى توالى الحركات، وتعليله تحريك الضمير فيه بسكون «ما» قبله، وهذا من دور العلة[٦]، وثانيهما: ما نقله ابن جنى حكاية ما سمعه المبرد ممن ينطق من العرب، وينص على علة ما نطق به[٧].

٦ – أبو العباس ثعلب[٨] :

---

(١) **هو:** أبو عثمان بكر بن محمد بن عدى المازنى البصرى النحوى، المتوفى سنة ٢٤٩هـ، له: «تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو، وكتاب التصريف، وكتاب العروض». [انظر: هدية العارفين ١/ ٢٣٤].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص٦٢، ٧٩.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص٦٨.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص١١٦.

(٥) **هو:** أبو العباس محمد بن يزيد ين عبد الأكبر الأزدى البصرى، أديب، نحوى، لغوى، فقيه، تُوفِّى سنة ٢٨٥هـ، له: «احتجاج القراء، وأدب الجليس، والكامل فى اللغة والأدب، والمقتضب – فى النحو–»، وغيرها. [انظر فى ترجمته: هدية العارفين ١/ ٢٠].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص٩٢.

(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص٩٦.

(٨) **هو:** أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، النحوى الشيبانى، المتوفى سنة ٢٩١هـ، له: «الفصيح فى اللغة، والمجالس – فى النحو واللغة والأخبار –، ومعانى القرآن» وغيرها. [انظر: ياقوت ٥/ ١٠٢–١٤٦، والوفيات ١/ ٣٦].

وقد نقل عنه السيوطى قولين كذلك؛ الأول: لم يذكر مصدره، وهو حكايته عن الأصمعى؛ أن آخر من يحتج بشعره وهو إبراهيم ابن هرمه[١]، ونقل الثانى: عن (الخصائص)؛ وهو قول ثعلب: بجواز أن يرتجل الإنسان لنفسه من المذاهب ما يوافق القياس ما لم يُخالف نصًّا[٢].

٧ – أبو على الفارسى[٣] :

أكثر السيوطى من نقل آراء أبى على الفارسى، وهى كلها منقولة من كُتب غيره، فقد نقل له خمسة آراء؛ وردت فى (الخصائص) [٤]، ثم رأيًا ورد فى نقله عن (شرح التسهيل) لأبى حيَّان[٥]، ورأيًا آخر ورد فى نقله عن كتاب (التبيين) لأبى البقاء[٦]، وآخر الآراء ما نقله عن (شرح التسهيل) لابن مالك[٧].

٨ – أبو نصر الجوهرى[٨] :

وقد نقل عنه السيوطى، فى قياس النظير على النظير، قوله: بأنَّ تصغير أفعل فى التعجب لم يسمع إلَّا فى (أملح) و(أحسن) ، ولكنَّ النحاة قاسوه فيما عداهما [٩]، ولم يُشر السيوطى إلى أن

---

(١) انظر: الاقتراح؛ ص٥٢. وهو: إبراهيم بن على بن مسلمة بن هرمة، من شعراء الدولتين الأموية والعباسية، تُوفِّى سنة ١٧٦هـ. [انظر: خزانة الأدب ١/ ٨].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص٦٦.

(٣) **هو:** أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى النحوى، تُوفِّى سنة ٣٧٧هـ، له: «الإيضاح – فى النحو –، والتكملة، والحجة فى القراءات» وغيرها. [انظر فى ترجمته: ياقوت ٧/ ٢٦١– ٢٧٢، والوفيات ١/ ١٦٣– ١٦٤ وغيرهما].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص٢٥، ٢٦، ٧٢، ٧٩، ١٢٧.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص٥٨.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص٦٩.

(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص١١١.

(٨) **هو:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، له: «الصحاح فى اللغة، وإصلاح خلل الصحاح، وكتاب بيان الإعراب» وغيرها. [انظر فى ترجمته: هدية العارفين ١/ ٢٠٩].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص٧٨.

هذا القول قد ورد فى (الصّحاح) للجوهرى[١].

٩ – المرزبانى [٢] :

أخذ عنه السيوطى قولين؛ أحدهما: ما نقله المرزبانى من قول أبى زيد الأنصارى[٣] : أنه إذا قال سيبويه فى كتابه ببعض شعر بشار أبى زيد الأنصارى أنه إذا قال سيبويه (وحدثنى الثقة) فإنهما بعينه؛ أى يعنى أبا زيد[٤] .. والثانى: ما يذكره المرزبانى عن احتجاج سيبويه فى كتابه ببعض شعر بشار بن برد[٥]؛ لأنه قد هجا سيبويه لتركه الاحتجاج بشعره[٦] – وهنا لم يذكر السيوطى أن القول الأخير موجود فى (الموشح للمرزبانى) [٧].

١٠ – ابن الطراوة[٨] :

وعنه نقل السيوطى تقسيم الألفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز؛ وما يترتب على تركيبها من وجوه جائزة وأخرى ممتنعة[٩].

١١ – ابن الصائغ [١٠] :

---

(١) انظر: الصحاح؛ مادة (ملح).

(٢) **هو:** أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزبانى، كان أديبًا إخباريًّا، تُوفِّى سنة ٣٨٤هـ، له: «أخبار أبى تمام، وأخبار أبى حنيفة النعمان، والموشح» وغيرها. [انظر: هدية العارفين ٢/ ٥٤].

(٣) **هو:** سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى، تُوفِّى سنة ٢١٥هـ، له: «بيوتات العرب، وخلق الإنسان، وغريب الأسماء» وغيرها. [انظر: ياقوت ١١/ ٢١٢، والوفيات ٢/ ٢٦١].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص٤٨.

(٥) **هو:** أبو معاذ بشار بن برد العقيلى بالولاء، البصرى، الأعمى، المتوفى سنة ١٦٧هـ، كان شعوبيًا متهمًا بالزندقة. [انظر فى ترجمته: الشذرات ١/ ٢٦٥، والخزانة ٣/ ٢٣٠].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص٥٥.

(٧) انظر: الموشح؛ للمزربانى، ص٣٨٥.

(٨) **هو:** سليمان بن محمد بن عبد الله المالقى، كان نحويًّا بارعًا، تُوفِّى سنة ٥٢٨هـ، له: «الرد على الإيضاح لأبى على الفارسى، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل الكبيرة فى النحو» وغيرها. [انظر فى ترجمته: البغية ١/ ٦٠٢، وهدية العارفين ١/ ٣٩٨].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص٣٤ –٣٥.

(١٠) **هو:** شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن على الزمردى، المتوفى بمصر سنة ٥٧٧هـ، له: «التذكرة فى النحو، وشرح الألفية لابن مالك، والمبانى فى المعانى» وغيرهما. [انظر: البغية ١/ ١٥٥، وهدية العارفين ٢/ ٩٩].

وعنه نقل السيوطى القول بوجود (علة التحليل) فى كُتب بعض المحققين؛ كابن الخشاب البغدادى، ممثلاً لها باسمية (كيف)، بنفس حرفيتها، لأنها مع الاسم كلام، وينفى فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى[1].

١٢ – السهيلى[2]:

وقد نقل السيوطى عنه ردّه على ابن مالك فى استشهاده على لغة (أكلونى البراغيث) بحديث: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**»، إذ يرى السهيلى أن الواو فيه علامة إضمار، وأن ابن مالك روى الحديث مختصرًا، وأصله: «**إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»[3].

١٣ – أبو جعفر الصفار[4]:

وقد نقل السيوطى عنه من كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك؛ حيث يذكر ابن مالك نقل أبى جعفر الصفار الإجماع على جواز دخول الباء فى خبر (ما) التميمية، خلافًا للفارسى والزَّمخشرى[5].

١٤ – عبد العزيز بن عبد السلام[6]:

---

(١) انظر: الاقتراح؛ ص٨٥.

(٢) **هو:** عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلى الأندلسى، مؤرِّخ، محدث، نحوى، لغوى، مقرئ، أديب، تُوفِّى سنة ٥٨١هـ، له: «الروض الأنف فى شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل للزَّجَّاجى، والقصيدة العينية» وغيرها. [انظر: الشذرات ٤/ ٢٧١، والإنباه ٢/ ١٦٢].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص٤٤.

(٤) **هو:** أبو الفضل قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى، نحوى، له: «شرح كتاب سيبويه». [انظر: كشف الظنون ٢/ ١٤٢٨، ومعجم المؤلفين ٨/ ١٠٧].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص١١٢.

(٦) هو: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم السلمى، الفقيه الشافعى، تُوفِّى سنة ٦٦٠هـ، له: «الإمام فى أدلة الأحكام، وبحار القرآن، وشجرة المعارف» وغيرها. [انظر: الأعلام ٤/ ٢١، ومعجم المؤلفين ١/ ٥٨٠].

وعنه ينقل السيوطى القول: بجواز الاعتماد فى العربية على أشعار الكفار من العرب، وذلك لبُعد مظنة التدليس فيها، كما اعتُمد فى الطب، وهو فى الأصل مأخوذ عن قوم كفار للسبب نفسه[1].

١٥ – القرافى[2]:

وينقل عنه السيوطى القول: بأن العلماء لم يبحثوا فى أحوال رواة اللغة؛ لأن الدواعى إلى الكذب فى الحديث النبوى متوفرة لأسبابه المعروفة بخلاف اللغة؛ فإن الدواعى إلى الكذب فيها فى غاية الضعف. ولما كان الكذب والخطأ فى اللغة وغيرها فى غاية الندرة اكتفى فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة، فشهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له[3].

١٦ – الأصبهانى[4]:

وقد نقل عنه السيوطى تعقيبه لِمَا ذكره الفخر الرازى من إشكالات فى نقل اللغة تواترًا وآحادًا[5].

---

(١) انظر: الاقتراح؛ ص٤٧– ٤٨.

(٢) **هو:** أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، من علماء المالكية، تُوفِّى سنة ٦٨٤هـ، له: «الخصائص فى قواعد اللغة العربية» وغيره. [انظر فى ترجمته: روضات الجنات؛ ص٩١– ٩٢، وكشف الظنون؛ ص١١، ٢١، ٧٧، ٨٦ وغيرها].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص٦٣– ٦٤.

(٤) **هو:** أبو الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصبهانى، مفسِّر، صوفى، متكلِّم، أصولى، وُلِدَ بأصبهان، وَقَدِمَ دمشق ولزم الجامع الأموى، ثم قَدِمَ القاهرة، ودرس فيها وبها تُوفِّى سنة ٧٤٩هـ، له: «تشييد القواعد فى التوحيد، وشرح الكافية لابن الحاجب، وشرح الساوية فى العروض». [انظر فى ترجمته: البدر الطالع ٢/ ٢٩٨– ٢٩٩، والدرر الكامنة ٤/ ٣٢٧– ٣٢٨].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص٦٣.

تعقيبات على مصادر (الاقتراح) :

١ – لقد اشتمل كتاب (الاقتراح) على آراء، وشروح، وردود، وتعقيبات، وخلافات صادرة من أربعين عالمًا من علماء اللغة وغيرها، واحتوت صفحاته – مع قلتها – على ثمانية وثلاثين كتابًا فى مختلف علوم العربية وغيرها، وأحسب أن هذا مما يؤكِّد أن الكتاب – على صغره – موسوعة فى علم أصول النحو وبعض قضايا فقه اللغة بلا منازع.

٢ – لقد تشكلت هذه المصادر؛ فى معظمها، من كُتب العربية؛ كالنحو واللغة وغيرهما، ولكنه ضم إليها مصادر من علوم أخرى؛ أمثال (المحصول) للفخر الرازى فى أصول الفقة، و(الموشح) للمرزبانى فى الشعر والشعراء، و(الكشاف) للزَّمخشرى فى التفسير، و(منهاج البلغاء) لحازم القرطاجنى فى علوم البلاغة، و(نزهة الألباء) لابن الأنبارى، و (مناقب الإمام الشافعى) لابن شاكر فى الأخبار والتراجم.. فزاد ذلك فى اتساع أُفق المعرفة فى (الاقتراح).

٣ – لقد امتدت هذه المصادر امتدادًا تاريخيًّا واسعًا؛ حيث بدأت من الخليل (١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، مرورًا بالأخفش (٢١٥هـ)، والمازنى (٢٤٩هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، وابن جنى (٣٩٢هـ)، والربعى (٤٢٠هـ)، وابن الطراوة (٥٢٨هـ)، وابن الخشاب (٥٦٧هـ)، وابن الأنبارى (٥٧٧هـ)، والعكبرى (٦١٦هـ)، وانتهاء بابن مالك (٦٧٢هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ).. أى أنها تمثِّل تطور التفكير النحوى خلال هذه المراحل المتوالية.

٤ – يمثِّل أصحاب هذه المصادر مختلف مذاهب النحاة وطرائقهم؛ فمنهم البصريون الخالصون؛ كالخليل وسيبويه والمبرد والمازنى، ومنهم الكوفيون المتعصبون لمذهبهم؛ كالفراء وثعلب، ومنهم من يمثِّل تيارًا بصريًّا فى المذهب البغدادى؛ كالزجاجى وأبى على الفارسى وابن جنى، ومن يمثِّل امتدادً كوفيًّا فى هذا المذهب؛ كأبى البقاء العكبرى، ومنهم من ينتمى إلى مدرسة الترجيح والاختيار دون تقيد بمذهب محدد؛ كالسهيلى والجزولى والخضراوى وابن عصفور وابن مالك وابن هشام.

٥ – لقد اشتمل كتاب (الاقتراح) على آراء ما كان يمكن لنا أن نطَّلع عليها لولا ذِكر السيوطى لها؛ لأنه استمدها من كُتب لا تزال رهن الضياع، وربما كانت موجودة ولم تر النور بعد، ولعلَّنا نجد فى البحث عنها وإخراجها إلى دائرة الضوء من جديد.

٦ – تتجلَّى فى الكتاب – على كثرة مصادر – أنصع صورة للأمانة العلمية التى يتحلَّى بها السيوطى فى عامة مؤلفاته، ومنها (الاقتراح)؛ إذ لم يأخذ من هذه المصادر قولاً إلَّا نسبه لصاحبه، وللكتاب الذى أخذه منه – ما أمكنه ذلك –، وهذا يزيد من مكانة الكتاب؛ لأنه يعطيه قيمة علمية وتوثيقًا نصيًّا يبعث على الطمأنينة، كما أنه يُتيح للدارس أن يعرف كل قولٍ مقترنًا بصاحبه وبالكتاب الذى صدر منه، وأن يعود إلى هذه الآراء فى مصادرها الأصلية متى شاء دون عناء.

ولا أظن أننا نُتَّهم بالمبالغة إذا قلنا: إن السيوطى بصنيعه هذا كان سابقًا عصره، مستشرفًا لعصرنا فى ضبط الإحالات، وتوثيق النصوص، ونسبة كل رأى إلى قائله، ومن كتبه، مع الإشارة إلى بداية النص المنقول ونهايته، وهو ما التزمه السيوطى فى غالب كتابه.

*****

مادة (الاقتراح)

ذكر السيوطى فى تقديمه لهذا الكتاب أنه قسَّمه إلى مقدمات وسبعة كتب (أبواب)[١] رئيسية، ونظرًا إلى كثرة ما تضمنته هذه المقدمات والكتب من مسائل وفصول وفروع وجزئيات وتنبيهات وخواتيم؛ فسوف نعرضها بإيجاز شديد يُعطى القارئ صورة مبسطة عمَّا اشتمل عليه الكتاب من موضوعات، مع إحالته دومًا فى كل ما نذكره إلى الكتاب ليرجع إلى التفاصيل فى مواضعها.

أولاً – المقدمات :

وقد عرض فيها السيوطى ما يراه – فيما يبدو – مبادئ أساسية ينبغى الإلمام بها قبل الشروع فى معالجة جوهر موضوعات أصول النحو، وقد جعل هذه المقدمات فى عشر مسائل؛ ذكر فى الأولى (حد أصول النحو)؛ وذكر أدلته الإجمالية وما دونها[٢]، وعرض فى الثانية (حدود النحو) لغير واحدٍ من العلماء[٣]، ويثير فى المسألة الثالثة قضية (نشأة اللغة وهل هى من وضع الله أو البشر)؟ [٤]، وبذكر فى الرابعة (مناسبة الألفاظ للمعانى)[٥]، وفى الخامسة يتناول (الدلالات النحوية) وترتيبها[٦]، ويذكر فى السادسة (أقسام الحُكم النحوى) من واجبٍ وممنوع وغيرهما[٧]، وفى السابعة يذكر (تقسيم الحُكم النحوى إلى رخصة وغيرها)

---

(١) سمَّاها السيوطى أبوابًا فى تقديمه الكتاب [انظر: ص١٨]، وسماها كُتبًا فى سائر مواضع الكتاب.
(٢) انظر: الاقتراح؛ ص٢١– ٢٢، ولمع الأدلة؛ ص٨١.
(٣) انظر: الاقتراح؛ ص٢٢– ٢٤.
(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص٢٤– ٢٦، وانظر: المدخل إلى علم اللغة؛ للدكتور رمضان عبد التواب، ص١٠٩– ١٢٤.
(٥) انظر: الاقتراح؛ ص٢٦– ٢٨، والخصائص ٢/ ١٥٢– ١٥٨.
(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٨– ٢٩، والخصائص ٣/ ٩٨ –١٠١.
(٧) انظر: الاقتراح؛ ص٢٩.

متناولاً الضرائر الشعرية وتفاوتها حُسنًا وقُبحًا[1]، ويعرض فى المسألة الثامنة (تعلق الحكم بشيئين فأكثر)؛ وما يجوز الجمع بينهما وما لا يجوز[2]، ثم يسأل فى المسألة التاسعة (هل بين العربى والعجمى واسطة؟) ثم ينقل الإجابة عن غير واحدٍ من العلماء[3]، أما المسألة الأخيرة فقد نقلها عن ابن الطراوة؛ وهى حول (تقسيم الألفاظ إلى واجبٍ وممتنع وجائز)؛ ثم ينقل عن أبى حيان غرابة هذا التقسيم ونقضه[4].

ثانيًا: الكتب (الأبواب) :

وهى سبعة جعلها السيوطى أعمدة لكتابه (الاقتراح)؛ وهى:

(السماع)، و(الإجماع)، و (القياس)، و (الاستصحاب)، و (أدلة شتى)، و (التعارض والترجيح)، و (أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه). وقد قسَّم السيوطى كلاّ منهما – غالبًا – إلى فصول أو مسائل، وقسَّم هذه الفصول والمسائل إلى فروع ونحوها.

فهو من كتاب **(السماع)** يعرِّفه ثم يذكر أن مصادره ثلاثة: (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب).

وقد **قسَّم هذا الكتاب إلى أربعة فصول؛ أولها:** القرآن الكريم؛ فذكر أنه يحتج بكل ما ورد أنه قرئ به متواترًا أو آحادًا أو شاذًا ما لم يُخالف قياسًا معروفًا، ويخطِّئ بعض متقدمى النحاة الذين كانوا يعيبون على بعض القُرَّاء قراءات بعيدة فى العربية[5]. **وفى الفصل الثانى:** وهو عن الحديث الشريف؛ يتابع ابن الضائع وأبا حيَّان فى قصر الاستشهاد بالحديث النبوى على ما ثبت أنه ورد بلفظ النبى ﷺ، وأنه نادر، ولا يكاد يوجد إلَّا فى الأحاديث القِصار وعلى

---

(١) انظر: الاقتراح؛ ص٣٠ –٣٢، ومنهاج البلغاء؛ لحازم القرطاجنى، ص٣٨٣.
(٢) انظر: الاقتراح؛ ص٣٢– ٣٣، والخصائص ١/ ٢٦٥.
(٣) انظر: الاقتراح؛ ص٣٣– ٣٤، والممتع؛ لابن عصفور ٢/ ٧٣٣، وشفاء الغليل؛ للخفاجى؛ ص٢٣– ٢٤.
(٤) انظر: الاقتراح؛ ص٣٤– ٣٥.
(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص٣٦– ٤٠.

قلةٍ أيضًا، وقد أفاض فى تعليل ذلك والتدليل عليه[1]. **وفى الفصل الثالث:** يتناول كلام العرب؛ فيرى أنه يحتج منه بما ورد عن القبائل العربية الفصيحة نَظمًا ونثرًا، ثم يفرِّع القول فى كلام العرب إلى أربعة عشر فرعًا؛ كالسماع المطرد والشاذ، وحُكم المسموع الفرد، وحجية جميع لغات العرب، وتداخل اللغات، وغير ذلك[2]. **وفى الفصل الرابع:** ينقل عن الإمام الرازى بعض الإشكالات حول السماع متواتره وآحاده وأحوال الرواة، ثم ينقل الإجابة عنها للإمام وغيره[3].

أمَّا كتاب (**الإجماع**) فقد جعله فى ثلاثة فصول؛ الأول: حول حجية إجماع العرب مع صعوبة التأكد منه، والثانى: حول تركيب المذاهب، والثالث: حول الإجماع السكوتى وإحداث قول ثالث[4].

وفى الكتاب الثالث (**القياس**) يذكر تعريفه وأهميته لعلم النحو، ثم يذكر أركان القياس الأربعة ويعقد لكلّ منها فصلاً، وكذا يذكر أقسام القياس، ثم يتوسَّع فى العلة فيذكر أقسامها، ومسالكها، وقوادحها، وما يتصل بها من مسائل؛ كالدور والتسلسل واجتماع الضدين، وجلاء القياس خفاؤه[5].

والكتاب الرابع (**الاستصحاب**) يتضمن تعريفه والاستدلال على حجيته؛ مشيرًا إلى أن بعضهم قد رماه بالضعف[6].

---

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص٤٠ – ٤٤.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص٤٤ – ٥٩.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص٦٠ – ٦٤، وانظر: المحصول فى علم أصول الفقه؛ للفخر الرازى، ص٢٧٥ – ٢٩٧.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص٦٦ – ٦٩، وانظر: المرتجل؛ لابن الخشاب ٢٧٢ – ٢٧٣، وأصول الفقه الإسلامى؛ للدكتور وهبة الزحيلى ٢/ ١١٤٢ – ١١٤٤، واللمع فى أصول الفقه؛ لابن إسحق الشيرازى، ص٩٣.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص٧٠ – ١١٢.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص١١٣ – ١١٤، ولمع الأدلة؛ لابن الأنبارى، ص١٤٢.

ويتناول الكتاب الخامس (**أدلة شتَّى**) سوى ما سبق من أدلة النحو؛ كالاستدلال بالعكس، وبيان العلة، وعدم الدليل، والأصول، وعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، وما يسمَّى بالدليل الباقى، مع إشارته إلى أنها كثيرة لا تُحصر[١].

وأما الكتاب السادس (**فى التعارض والترجيح**) فيعالج فيه السيوطى مختلف أشكال التعارض وكيفية الترجيح بينها؛ كالتعارض بين نقلين، والترجيح بين لغتين، وتعارض الشذوذ واللغة الضعيفة، وتعارض قياسين، وتعارض القياس والسماع، وتعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، وتعارض الأصل والغالب، وغيرها[٢].

وفى الكتاب السابع (**فى أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه**) يتناول السيوطى أربع مسائل؛ تدور الأولى: حول أول من وضع النحو والتصريف، ويذكر فى الثانية: ما يشترط لمستنبط شىء من مسائل هذا العلم، ويوضح فى الثالثة: طريقة ابن مالك بين مذهبى البصريين والكوفيين، ويُشير فى الرابعة: إلى أنه إذا أداك القياس إلى شىء ثم وجدت العرب قد نطقت فيه بشىءٍ آخر على قياس غيره فإن الواجب أن تترك ما أنت عليه. وهذا يشبه فى أصول الفقه قولهم بنقض الاجتهاد إذا بان النص بخلاف[٣].

*****

(١) انظر: الاقتراح؛ ص١١٥ – ١١٩.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص١٢٠ – ١٢٩.

(٣) انظر: المصدر نفسه؛ ص١٣٠ – ١٣٢، وانظر: المحصول فى علم أصول الفقه؛ للفخر الرازى ٢/ ٩٠ – ٩١.